

## الحركة القومية العربية: أسباب التعثر وسبل النهوض

ساسين عساف(\*)

---

في ظلّ التحديّات المطروحة على الوطن العربي، خصوصاً تحديّ التسوية السلمية مع العدو والاتفاقات التي عقدها معه أطرافٌ عربية، يبدو الكلام على الحركة القومية العربية من موجبات المرحلة الراهنة دفعاً لها في اتجاه المستقبل العربي القادر على رفع التحديّ والمواجهة وتأكيداً أن العرب لم يصبحوا خارج التاريخ وأن الزمن العربي لم يقفل أبوابه ولم يسلم المفاتيح إلى أسياد النظام الإقليمي الجديد...

والكلام على الحركة القومية كما نراه ليس من المكابرات المجانية التي تأبى الاعتراف بالهزائم المرثية والتي تستصغر حجم الأعداء فتبني لنفسها انتصارات وهمية، بل إنه من إملاءات المشاهد الحيّة في جسد الأمة التي خانته بعض هياكل الأنظمة السياسية يوم راق لها الخضوع، إمّا طوعاً وإمّا إكراهاً، لشرطيّات سلم غير عادل وغير شامل...

المشاهد الحيّة في جسد الأمة تشير الى قارئ التاريخ في إرادة الشعوب، وليس في قرارات الأنظمة، أن العرب هم اليوم في حال انتقال من تكون تاريخي إلى آخر يستدعي وجود حركة قومية متجدّدة تقود مرحلة التحوّل في ضوء المتغيّرات الذاتية والموضوعية، الإقليمية منها والدولية...

الانتقال من تكون تاريخي إلى آخر يوجب النظر إلى التاريخ، وهنا نعني تاريخ الحركة القومية العربية، نظرة نقدية تنويرية تنمّي فاعلية الحركة، تحرّرها من وهم الارتباط بحقائق ماضية لم تعد وقائع راهنة، وتشدّها إلى تحديّات نظام دولي مختلف يسعى من جهة إلى إلغاء القوميات حيث يجد أنّ له مصلحة في ذلك، وذلك باسم التدويل والعولمة ورأس المال المتجول والشركات الاستثمارية عابرة القارات، والتكتلات

---

(\*) عميد سابق لكلية الآداب والعلوم الإنسانية - الجامعة اللبنانية.

الاقتصادية الكبرى وتعميم وسائل الإعلام والثورة التكنولوجية والمعلوماتية، داعياً نظام القوميات إلى التعامل معه بإلغاء نفسه... ويسعى من جهة ثانية إلى إيقاظ القوميات حيث يجد أن له مصلحة في ذلك، وذلك باسم الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان...

هذا، وفي كلا الحالين تبقى الحركة القومية العربية الاصطلاح الثابت في معجم النضال العربي في ماضي الأمة وحاضرها ومستقبلها، سواءً تمكّن نظام العولمة من استتباعها أم عجز. فالأمة العربية لها أن تدخل النظام العالمي الجديد موحدة، على قاعدة أنها تشكّل قومية مميزة، ولو مستتبعة.. ولها أن تنفرد عنه موحدة، على قاعدة أنها تشكّل قومية مميزة، ولو مستهدفة أو محاصرة أو مهددة أو حتى محتلة... فالوحدة القومية هي المنقذ من كلا الوضعين وفيهما... والهزيمة ليست في الارتباط أو الالتحاق الذليل بنظام العولمة، كما أنها ليست في التمرد الانتحاري عليه أو معاداته... إنها فقط في التفكير والتفتيت والتجزئة... إنها في الإنكسار من داخل... إنها في تداعي البيت العربي فوق رؤوس أصحابه وبأيديهم...

مرحلة التكوّن التاريخي الجديد، إذًا، وفي ضوء التحديات التي يفرضها نظام العولمة، تستدعي وجود حركة قومية تعمل لإنضاج فعلي لشروط تحقق الوحدة، بنظرة نقدية تنويرية مستفيدة من أخطاء الماضي وتجاربه المرة: ومن مساحة الضوء والحياة المتبقية التي تزداد نبضاً واتساعاً في جسد الأمة:

إن شعباً لا يطّبع مع عدوّه بالرغم من الضغط والإغراء وتواطؤ بعض الحكومات والانظمة، خليقٌ بأن تُترجَم إرادته في الحرية والوحدة والثبات في الهوية، حركة قومية متجددة تنموية البرامج، وحدوية الأهداف، تحررية المنهج، عصرية الخطاب، تنطلق من داخل الحقائق، حقائق التاريخ والجغرافيا والاقتصاد والاجتماع والثقافة، تقول بالقومية وتمارس الفعل القومي، في مواجهة عدوّها التاريخي، الصهيونية المتجددة.

حركة القومية العربية هي اليوم في أزمة مع الذات والآخر... إنّها في أزمة مع الذات الممزقة بين خلافات الداخل ونزاعات الحدود وتضارب المصالح وتشعب الارتباطات... إنّها في أزمة مع الذات التائهة من دون مشروع تنمية ووحدة وأمن وتحرير... إنّها في أزمة مع الذات المحبطة من دون قيادة وأحزاب قومية متجددة... وهي، بالمقابل، في أزمة مع الآخر الآتي إليها حصاراً وتدميراً واحتلالاً وتجزئةً وتسويةً مفروضة...

لا ضير في ذلك ما دامت الحركة، كما أسلفنا، في مرحلة تأسيسها الثاني وهي تنبني فوق سلبيات الحاضر بهدف استيعابها والتخطي... فالأزمة مع الذات والآخر ليست بنت اليوم أو البارحة بل نتيجة أحدث موهلة في الزمن تراكمت نتائجها السلبية وآلت بالحركة إلى وضعها الراهن...

فالحركة القومية العربية، منذ البداية، منذ نشأتها الاولى في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين تنازعتها زوايا نظر متعددة ومتعارضة:

حركة إصلاحية في داخل الدولة العثمانية، عصبية قومية في مواجهة العصبية الطورانية، حركة قومية ودينية في مواجهة الإسلام التركي، حركة قومية أوجدها الاستعمار لتفتت الإمبراطورية العثمانية عبر أدواته من بعض المسيحيين المنخرطين في جمعيات سرية، حركة قومية ودينية تذويبية ابتلاعية تشكّل خطراً على الأقليات الإثنية والدينية غير العربية وغير المسلمة، حركة قومية في مواجهة قوميات أخرى كالفينيقية والفرعونية والأشورية، حركة قومية وعلمانية تحاول الفصل بين الأمة ودينها الإسلام...

هذه النظرات المتباينة لم تُضعف من جوهر الحركة في إطار تكونها التاريخي الأول... والجوهر هو أنّ الفكرة القومية هي جوهر الحياة العربية، وهي الأساس النظري لكل حركة عربية، وهي طريق تجميع القوى والقدرات العربية...

وبفعل تبدّل المعطيات التاريخية تطوّرت الحركة بعد انهيار الدولة العثمانية وتمدّد الاستعمار الغربي في الوطن العربي وإعلان وعد بلفور، وقدمت نفسها حركة قومية لمناهضة الاستعمار ومقاومة المشروع الصهيوني. وبعد زرع الكيان الغريب في جسد المنطقة قادت الحركة المعركة ضدّ الاستعمار والصهيونية على قاعدة إنهاء الشعوب العربية وإنجاز التحول الاشتراكي وتحرير الأرض وإقامة دولة الوحدة.

الفكر القومي، تأسيساً على هذه المقدّمة التاريخية لم ينشأ عفواً أو ردّ فعل على حركة التتريك، بل نشأ على وعي الهوية بتأثير الفكر القومي الغربي باتجاهيه الفرنسي والألماني. فالاتجاه الفرنسي يؤكد فعل الإرادة المشتركة في تكوين القوميات، (رينان Renan) والاتجاه الألماني يؤكد فعل اللغة الواحدة في تكوين القومية (هردر و فيخته Herder-Fichte) ... فالحرية في تقديري لم تكن عفوية ولم تكن مصطنعة بل واعية وطبيعية في مناهات الانفتاح على الثقافات الأجنبية وفي عصر شهدت فيه حركة القوميات في أوروبا ذروة تجلياتها الكيانية وأشدّ تعبيراتها السياسية وضوحاً واجتذاباً.

عام 1857 تألّفت أوّل جمعية عربية على يد نخبة من المثقفين العرب في بلاد الشام: «الجمعية العلمية السورية». من أهداف هذه الجمعية دعوة الأمة العربية إلى النهوض من التخلف وإلى التخلّص من الحكم العثماني... وهذه الدعوة أطلقها إبراهيم اليازجي في قصيدته المعروفة بالبائثة التي ألّفها في أعضاء الجمعية سنة 1868.

شكّلت في تلك المرحلة «جمعيات سرّية» وأقيمت محافل ماسونية منذ العام 1869، وأُطلّقت أفكاراً معادية للوجود العثماني في الوطن العربي... فكانت تلك الجمعيات وتلك المحافل المرجع الفكري في العمل السياسي المناهض للسيطرة التركية على قاعدة نشر العلم والثقافة وتحسين أوضاع الفئات الشعبية وإدخال مبادئ المدنية الحديثة والتغيير وتحقيق الإخاء والمساواة بين البشر... وتطبيق الفكر الليبرالي الذي كان له التأثير الواسع في بنية الفكر القومي الناشئ وفي نظرتة إلى الأخلاق والعادات ونظام

القيم والحریات.

كُتِفَت «جمعية بيروت السرية» نشاطاتها بين عامي 1876 و1882... فاضطرَّ أعضاؤها إلى الهجرة إلى مصر عام 1885 حيث أسسوا جريدتي «المقطم» و «المقتطف»، ومنهم فارس نمر، شاهين مكاريوس، يعقوب صرّوف... حيث عملوا على نشر أفكارهم وتعميق الاتجاه الليبرالي...

ومن الجمعيات ما كان يدعو إلى اتحاد الأتراك والعرب ضمن كيان سياسي يضمن للجميع الحق في الحرية والمساواة، ومنها: «المنتدى الأدبي» و «حزب اللامركزية الإدارية العثمانية»... ومن الجمعيات ما كان يدعو إلى استقلال العرب كلياً عن الأتراك، ومنها: «القحطانية» و «الجمعية العربية الفتاة».

كانت بيروت مركز انطلاق هذه الجمعيات التي حملت أفكاراً سياسية وإيديولوجية جديدة: الحرية والديموقراطية، المساواة والعدالة، الحكم الدستوري، والأنظمة البرلمانية، الإصلاح الاجتماعي وعلمانية الدولة.

في مُناخات الانفتاح على الفكر الغربي، إذًا، نشأ الفكر القومي العربي وأنتج أدبياته الأولى، وهي أدبيات تأسيسية في نظرنا، حول الوحدة والمجتمع واللغة والتراث والقومية والاستقلال والحرية وحقوق الإنسان والأمم... وذلك على يد نخبة من مثقفي الأمة وأدبائها ومفكرها: بطرس البستاني في «الجنان» و «نفير سوريا»، نجيب العازوري في «الاستقلال العربي»، جرجي زيدان في «الهلل»، يعقوب صرّوف في «المقتطف» سليم وبشارة تقلا في «الأهرام»، إبراهيم اليازجي في «البيان» و «الضياء»، أسعد داغر في «القاهرة»، خليل سعادة في «الجريدة»، يوسف شلفون في «الزهرة»، عبد القادر قباني في «ثمرة الفنون»، الأمير علي ناصر الدين في «الصفاء»، خليل سرّكيس في «لسان الحال»، محمّد الدنا في «بيروت»...

فضلاً عن أعلام كثر أمثال سليم البستاني وفرح أنطون وشبلي الشميل وأحمد فارس الشدياق وفارس نمر ورشيد سليم الخوري وأنيس المقدسي وشكيب أرسلان وعيسى اسكندر المعلوف وحسين الجسر وأديب إسحق وإبراهيم الأحب ويوسف الأسير ونعوم مكرزل...

هذا، وثمة كوكبة أخرى من بُناة الاتجاه القومي مؤلفة من لبنانيين انتشروا في الولايات المتحدة والبرازيل وسائر بلدان أميركا اللاتينية يتقدّمهم جبران خليل جبران وأمّين الريحاني وميخائيل نعيمة...

هؤلاء جميعاً، على تعدّد المواقع ارتفاعات الاهتمامات جمعهم الاتجاه القومي والوعي بالهوية والانتماء العربيين، فدعوا إلى القومية العربية ودافعوا باسمها عن الحرية والحقوق... فأسسوا بذلك لحركة القومية العربية بوصفها حركة سياسية واضحة الأهداف متشبّثة بالكيان العربي والثقافة العربية واللغة العربية، انطلاقاً من

إيمانهم بوجود أمة عربية ينبغي لها أن تُحقّق استقلالها القومي.

هذا التأسيس للحركة القومية تزامن والتأسيس لنظام دولي/إقليمي جديد بانّت ملامحه من خلال سيطرة الاستثمار الغربي على البلاد العربية وإعلان الحركة الصهيونية العالمية عن أهدافها في إقامة «دولة يهودية في فلسطين» في إثر انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بال عام 1897، وضعف الدولة العثمانية وانهزام حليفتها ألمانيا في الحرب العالمية الأولى أمام الثنائي الأوروبي، بريطانيا وفرنسا...

قبل انهيار الدولة العثمانية، وفي مرحلة أولى، طالبت بعض الاتجاهات في الحركة القومية العربية بالمساواة مع الأتراك، ثمّ نادت بنظام لامركزي أو اتحادي، ذلك أن القومية العربية لا تنفي ولا تلغي الوحدة الإسلامية... أما النظام الاتحادي فعلى أساس مكانة العرب المتميّزة في داخل الأمة الإسلامية وعلى أساس اللغة العربية التي هي ملك مشترك للمسلمين (لغة القرآن).

مثّل هذه الاتجاهات في الحركة القومية شكيب أرسلان ورشيد رضا الذي تدرّج لاحقاً نحو فكرة الاستقلال القومي العربي...

أما اتجاهات قومية أخرى فقد دعت إلى قيام دولة عربية عصرية مستقلة تماماً عن الدولة العثمانية... مثّل هذه الاتجاهات رفاعة بن رافع الطهطاوي وخير الدين التونسي وعبد الرحمن الكواكبي، الذي طالب صراحةً بإعادة الخلافة إلى العرب ودعا إلى ربط البلاد العربية في إطار جامع؛ وقد تكون الجامعة العربية ترجع في جذورها إلى تلك الدعوة.

وفي مرحلة لاحقة، خصوصاً بعد ثورة تموز 1908 وانتصار حركة تركيا الفتاة أو حزب الاتحاد والترقي، والتشدّد في الكلام على العصبية الطورانية واتساع الدعوات إلى تتركيز المنطقة عبر تتركيز جميع مؤسسات الدولة وجعل اللغة التركية وحدها لغة رسمية في الإدارة والتعليم، طالبت الحركة القومية العربية بالاستقلال التام عن الأتراك، فظهرت جمعيات بين عامي 1908 و1912 تعمل للنهوض بالبلاد العربية ولتحريرها من السيطرة العثمانية. من هذه الجمعيات جمعية «الإخاء العربي» و «العربية الفتاة» و «العهد»...

ولكن، قبل المطالبة بالاستقلال القومي شكّلت لجان لمناهضة سياسة حزب الاتحاد والترقي، فأنشأ شكري غانم وجورج سمنه والفرد سرسق ونجيب طراد «الرابطة العثمانية» في باريس سنة 1908. دعت هذه الجمعية «الاتحاديين» الأتراك إلى فهم القضية القومية والتفاعل معها في إطار من الحرية والكرامة والمساواة... استمرّ «الاتحاديون» في سياستهم الطورانية المتشدّدة... فشكّلت هذه السياسة بداية الفراق بين العرب والأتراك... ونشطت، تالياً، الحركات القومية العربية الاستقلالية وعقدت المؤتمر العربي في باريس سنة 1913... طالب المؤتمر بإقرار اللامركزية وبإجراء إصلاحات

جذرية في إدارة الدولة وبالاعتراف بالكيان العربي الخاص وإنقاذ العرب من الجور العثماني.

بعد انهيار الدولة العثمانية، تبلورت محلياً أهداف الحركة القومية العربية مع أمير مكة الشريف حسين بن علي الذي قاد ثورة في الحجاز في 10 حزيران سنة 1916 طالبت باستقلال الولايات العربية ضمن دولة عربية واحدة... هذه الدولة قامت لاحقاً في سوريا برئاسة فيصل الأول بن حسين في آذار سنة 1920 وانتهت بعد الهجوم العسكري الفرنسي في 25 تموز من العام نفسه، في «يوم ميسلون»... وهو يومٌ فاصل في تاريخ الحركة القومية...

في العشرينات والثلاثينات والأربعينات، وفي إثر التقسيمات التي نصّت عليها «معاهدة سايكس - بيكو» (1916) ظهرت أحزابٌ قومية في لبنان وسوريا ترفض اصطناع الكيانات والدول وتنادي بالوحدة العربية الشاملة، منها: «عصبة العمل القومي» و «حزب النداء القومي» و «جمعية العروة الوثقى»... فتحوّلت الحركة القومية العربية إلى حركة منظّمة تحمل فكرة سياسية واضحة ومشروعاً سياسياً محدّد الأهداف... إنّه شكل جديد للقومية... في لبنان وسوريا والعراق قامت جماعات سياسية بتنظيم نضالها على قاعدة تحقيق الاستقلال القومي والوحدة العربية والعلمانية والإصلاح الاجتماعي... هذه الجماعات رفدتها حركة فكرية سياسية ناشطة، من روادها قسطنطين زريق، مؤلّف حول الوعي القومي، وإدمون رباط المؤمن بأمة عربية كوّنتها عوامل الأصل واللغة. الأول استوحى الليبرالية الانكلوسكسونية، والثاني استوحى ليبرالية الثورة الفرنسية... وبتأثير الفكر الليبرالي بدأنا نقرأ في كتابات أحمد أمين وعباس محمود العقاد وتوفيق الحكيم وعبد القادر المازني وطه حسين أفكاراً حول الجماعة القومية القادرة على حكم نفسها بنفسها، وحول فصل الدين عن السياسة، وحول الانظمة الديمقراطية واحترام حقوق الفرد والأخذ بروح العلم والحداثة...

هذه الأدبيّات في الفكر القومي العربي على امتداد عمر الحركة القومية منذ المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى أربعينات القرن العشرين، على تعدّد مصادرها والمنازع، لم تتمكّن من تقديم نظرية واضحة في القومية العربية كتلك التي قدّمها ساطع الحصري في كلامه على المشاعر التي تخلق الجماعة السياسية (الشعور القومي، الشعور الوطني، الولاء للدولة)، وعلى العوامل المكوّنة للأمة (اللغة والتاريخ)...

في المنتصف الثاني من الأربعينات عرفت الحركة القومية العربية حدثين بارزين... وكان لكلّ منهما أثره في مسارها والتوجّه. وجدت في الحدث الأول، تأسيس جامعة الدول العربية، إطاراً معقولاً ومقبولاً للعمل العربي المشترك في ظلّ النتائج الفورية للحرب العالمية الثانية، وللتعاون العربي الفعّال بالتزامن مع الأحداث التي كانت جارية فوق أرض فلسطين والتي كانت تُنبئ بالنكبة، ولتجسيد التطلّعات الوحدوية لدى شعوب تلك الدول... هذا، وجدت في الحدث الثاني، نكبة فلسطين وإعلان الدولة

الصهيونية عامل استنفار الشعور القومي في رفض الكيان الغاصب، ومدعاة تعميق للوعي القومي بالخطر الصهيوني الشامل على العرب أرضاً وشعباً وهوية.

في الخمسينات شهدت الحركة القومية العربية انتصارات سجّلتها ثورة تموز 1952، منها: وجود قيادة قومية بمستوى جمال عبد الناصر، تأميم شركة قناة السويس والتصدي للعدوان الثلاثي، إضعاف قوة الاستعمار الغربي ورفض مشروع أيزنهاور، مشروع الحماية الأميركية لدول المنطقة من الخطر السوفياتي، الردّ المقاوم على الأحلاف الأجنبية وقيام الجمهورية العربية المتحدة، دولة الوحدة المصرية/السورية عام 1958، انتصار الثورة العراقية في 14 تموز من العام نفسه بإسقاط نوري السعيد المتعاون مع سياسة الأحلاف وإعلان انسحاب العراق من حلف بغداد الذي انضمت إليه باكستان وتركيا وإيران.

الخمسينات كانت، بحق، سنوات ازدهار الحركة القومية بامتياز... هذا فضلاً عما رافق الأحداث السياسية العظيمة من نهضة تنموية خصوصاً في القطاع الزراعي وفي بناء المؤسسات الوطنية، مؤسسات الدولة والمجتمع، الأمر الذي ساعد، لاحقاً، على اتساع حركة التحرر الوطني وانفتاحها على منظومة الدول الاشتراكية وفي رأسها الاتحاد السوفياتي، ودول عدم الانحياز... فتعاظم الحس القومي وتعمق الوعي القومي وكبرت الثقة بإمكان النهوض على أيدي أحزاب وحركات سياسية قومية كحزب البعث العربي الاشتراكي والحركة الناصرية، بإنجازات تنموية وبناء قدرات ذاتية قادرة على إخراج العرب من طور التبعية المباشرة وغير المباشرة للمصالح الأجنبية... وبهذا تكون الخمسينات سنوات الثورة العربية التي حققت إنجازاتها بقيادة نخب وطنية وقومية من عسكريين ومثقفين عقائديين متلاحمين مع حركة جماهيرية وحدوية واسعة.

في الستينات بدأ زمن التعرّ والنكسات في مسيرة الحركة القومية العربية... فالوحدة، بشكّلها الاندماجي والتكاملي، أصيبت بضربات انتكاسية متوالية: فشلت صيغة الوحدة الاندماجية التي تحققت عام 1958 بإعلان الجمهورية العربية المتحدة، وفشلت صيغة الوحدة التكاملية التي أعلنها ميثاق 17 نيسان 1963 بين مصر وسوريا والعراق، وفشلت، كذلك، صيغة اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وسوريا وليبيا... هذه الضربات الانتكاسية منعت الأنظمة المتعاقدة على الوحدة من وضع استراتيجية قومية موحدة لمواجهة العدو الصهيوني والاستراتيجيات الدولية في المنطقة... فكانت نكسة الخامس من حزيران عام 1967 من أشدّ الهزائم العسكرية وقعاً سلبياً على الحركة القومية... أعقبتها نكسة سياسية كبرى بموت عبد الناصر وفقدان العرب مرجعية قومية من حجم تلك القيادة.

مساحة الضوء الوحيدة في مطلع الستينات عرفتتها الحركة القومية العربية يوم انتخب أحمد بن بلّا رئيساً لجمهورية الجزائر المستقلة في 15 أيلول سنة 1963...

ومساحة أخرى في أواخر الستينيات عرفتتها الحركة يوم أعلن استقلال اليمن الجنوبي سنة 1969... ربطت بينهما مساحة ضوء من نوع جديد يوم بدأت أعمال المقاومة الفلسطينية في غور الأردن بدءاً من سنة 1965.

حرب تشرين في العام 1973 أعادت للعرب اعتبارهم العسكري والسياسي والحركة القومية العربية زخمها وانتعاشها. انتصار مصر وسوريا شكّل تهديداً مباشراً وجدياً للدولة الصهيونية فاستنفرت القوى المعادية قواها العسكرية والديبلوماسية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، وهبت لمؤازرة إسرائيل ووقف العبور في اتجاه المزيد من استرجاع الأرض العربية المحتلة... فارتدّ الانتصار العسكري هزيمةً سياسية على العرب إذ بدأ كلامٌ على تسوية تُنهي الحرب وتمهّد للسلام، فشهدت المنطقة حركة اتصالات واسعة قادتها الإدارة الأميركية تحت عنوان: لا حرب بدون مصر ولا سلام بدون سوريا... وكان الاتفاق الأول من اتفاقات كامب ديفيد انتصاراً للمشروع الصهيوني وإسقاطاً للنظام العربي على قاعدة تحييد مصر وإلغاء دورها في قيادة هذا النظام وفي تطوير الحركة القومية العربية وفي حماية الأمن القومي وفي المواجهة العربية/الصهيونية.

نجحت الولايات المتحدة في تعديل موازين القوى لصالح الكيان الصهيوني وأسقطت عملياً اللات الثلاث: لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض... التي رفعها مؤتمر القمة العربية المنعقد في الخرطوم عام 1968... انتصرت، إذاً، دبلوماسية هنري كيسنجر أو سياسة «الخطوة القصيرة» الهادفة إلى تحقيق تسويات ثنائية وإقامة صلح منفرد بين مصر وإسرائيل... فكان اتفاق سيناء في أول أيلول سنة 1975 أولى ثمار تلك السياسة، وهو اتفاق عسكري/سياسي أخرج مصر من جبهة المواجهة... هذا الخروج بلغ حدّه الأقصى في زيارة السادات للقدس التي مهّدت لاحقاً لإطلاق سياسة كامب ديفيد...

في موازاة ذلك نجحت الدولة الصهيونية في إثارة الحروب الأهلية وتحريك عصبية الأقليات في المنطقة، فقيام الكيان الصهيوني، أساساً، فيها يكرّس التجزئة على قاعدة أن يكون لكل أقلية كيان سياسي خاص، ما دفع بعض الأقليات الدينية والإثنية في الوطن العربي إلى الارتباط بمشاريع التفتيت.

الحرب في لبنان التي اندلعت في نيسان سنة 1975، وفي وجهٍ من وجوهها، هي انتكاسة خطيرة في جسد الأمة لجهة الاختراق الصهيوني لفئات لبنانية واسعة ومن كل الطوائف، ولجهة تورط أنظمة عربية في حروب دينية وحرب تصفية الحسابات وتصادم المصالح... وكانت النتيجة تراجع دور بيروت، عاصمة العمل الفكري/النضالي الوحدوي، في الساحة القومية، وتقدّم الفكر السياسي الصهيوني القائل بتفكيك الوطن العربي إلى كيانات طائفية وعرقية، ذلك أن إقامة هذه الكيانات هي الحلّ التاريخي لازمة الكيان الصهيوني في المنطقة.



أما النتيجة الأدهى لحرب لبنان، وبعد اجتياحين لأرضه وعاصمته، اجتياح 1978 واجتياح 1982، فكانت إخراج ياسر عرفات من بيروت إلى «غزة/أريحا أولاً» عبر أوسلو وواشنطن، وقبلهما عبر مؤتمر القمة العربية الثالث عشر المنعقد في مدينة فاس في أيلول سنة 1982 إذ أعلن «مشروع السلام العربي» الذي تضمن استعداداً عربياً صريحاً لإقامة سلام مع العدو... وتأسيساً على بنود هذا المشروع أُعيدت العلاقات مع النظام المصري فتمّ بذلك التخلي النهائي عن معارضة «كامب ديفيد»... وعبر الدورة التاسعة عشرة «للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في الجزائر سنة 1988 والتي عُرفت باسم «دورة الانتفاضة» والتي أذاع فيها المجلس بياناً ختامياً أكد فيه عزم المنظمة على الوصول إلى تسوية سياسية، قاعدتها القرار 242 الذي يدعو إلى الاعتراف بإسرائيل...

في بداية التسعينات وجدت الحركة القومية العربية نفسها في داخل «عصر التسوية»، عصر الإقرار العربي الرسمي بمشروعية الوجود الصهيوني في فلسطين... عصر الجلوس إلى طاولة المفاوضات الثنائية في مدريد، والمفاوضات متعددة الأطراف في غير عاصمة من عواصم الدول، عصر المؤتمرات الاقتصادية والسعي الصهيوني إلى نظام شرق/أوسطي جديد بديل من النظام العربي.

كلّ هذا جاء نتيجة حدثين كبيرين: انهيار الاتحاد السوفياتي وتغيير موازين القوى الدولية لصالح الهيمنة الأميركية على غير منطقة من العالم وتحديداً المنطقة العربية... حرب الخليج الثانية بعد اجتياح الكويت وما نتج عنها: تحالف بين بعض العرب وإسرائيل، غزو أميركي للخليج والجزيرة واحتلال آبار النفط، انقسام الدول العربية إلى معسكرات متناحرة، ضرب الحصار على العراق وليبيا، عقد الاتفاقات الاستسلامية/الإذعانبة وما خلفته من حال إحباط ويأس لدى الجماهير العربية، فاتفاق «غزة/أريحا أولاً» هو نقطة التحول الكبير في تاريخ المنطقة، إنه حدث تاريخي انقلبت معه الأوضاع والمفاهيم في المنطقة برمّتها، فضلاً عن تعميق حال التشردم العربي وواقع التمزّق والتجزئة وغياب خطوات جدية في اتجاه عمل عربي موحد...

هذا المسار الطويل والمديد في الزمن ( 1860- 1995 ) للحركة القومية العربية، هبوطاً وصعوداً، تراجعاً وتقدماً، بتأثير من عوامل موضوعية خارجية (أطماع، مؤامرات، تدخلات الحركة الاستعمارية الصهيونية) ومن آليات اشتغال ذاتية داخلية (إشكالية مفهوم، عدم الاتفاق على صيغتها الدستورية والسياسية، تباين في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من بلد عربي إلى آخر، تسلّم قيادات وأحزاب قومية مقاليد السلطة بدون تمكّنها من تحقيق البرامج والخطط التنموية لا بل تحويلها إلى سلطات قهر وتصفية وسجون وقوانين طوارئ وطموحات توسعية، غياب حرية الإنسان العربي في ممارسة العمل السياسي لغياب أنظمة الحريات والديموقراطية وشرعية الاختلاف وحكم القانون ودولة المؤسسات...) هذا المسار الطويل والمديد في الزمن للحركة القومية العربية، بكلّ تعقيداته ومنعرجاته، قاد الحركة إلى واقعها الراهن

ووضعها أمام تحديات مصيرية وفي مواجهة صعوبة مع الذات والآخر، أعداء الداخل والخارج.

النزعة القومية موجودة، الشعور القومي موجود بكثافة، الحركة القومية الشعبية موجودة بقوة على الرغم من التشرذم العربي الرسمي الراهن الذي تثبّته كيانات سياسية هشة ومرتهنة لإرادات إقليمية ودولية، ولكن، بالمقابل، الإيديولوجيا القومية هي المتعثرة... فالعالم العربي يعيش في أزمة إيديولوجية كبرى وعميقة ما أفقده الرؤية الواضحة والدقيقة لما يجري حوله وفي داخله... إن تعاظم النفوذ الصهيوني استقطب بعض النخب العربية من رجال فكر وأعمال وسياسة... والليبرالية، بعد محنة الفكر الاشتراكي، قادت عدداً كبيراً من المثقفين العرب خصوصاً العقائديين منهم إلى فوضى فكرية عارمة... والاصولية الدينية التي لا تميّز بين الأمة والدين، بين الجماعة القومية والجماعة الدينية، أثّرت في تراجع الفكر القومي العلماني... والأصوات الغربية المتاجرة بالديموقراطية وحقوق الإنسان والأفراد والجماعات أربكت الفكر القومي وأظهرته مفتقراً إلى صيغة تعامل مع الحريات الخاصة والعامة ومع الأقليات الدينية والإثنية... الثورة التكنولوجية الإعلامية والمعلوماتية والمعارف الفكرية الكونية باتجاهاتها الإنسانية المافوق قومية، جعلت الفكر العربي في مأزق بين الحداثة والمعاصرة من جهة، والتراث والأصالة من جهة ثانية، وفي الموقف الحرج والسؤال الصعب عن حدود التداخل بين الوافد والأصيل وعن معيارية رفضه أو قبوله...

ومن التحدّيات الفكرية، كذلك، هو البحث عن الصيغة الإيديولوجية القادرة على تجسيد الفكرة العربية الوحودية التي هي غاية غايات الحركة القومية. فالفكرة ثابتة أما الصيغ فمتبدّلة... والفكر القومي العربي مدعو إلى تقديم الصيغة البديلة من صيغ التجارب الفاشلة... ثورة الفكر المتجدّد هي التحدي المطروح في المرحلة الراهنة... فشل الصيغة لا يعني سقوط الفكرة...

ومن التحدّيات الفكرية صياغة مفاهيم جديدة: القومية العربية والوحدة، الخصوصيات والعموميات، العلاقة بين الديني والقومي، الديمقراطية وأنظمة الحكم والمؤسسات والمجتمع المدني، القانون والعدالة، الأمن الاجتماعي والسلامة العامة (البيئة، الغذاء، الصحة، التعليم... إدارة الثروات الوطنية والقومية (التنمية)، الصراع مع الصهيونية، الممانعة ومقاومة التطبيع... هذه المفاهيم المُصاغة في ضوء الوقائع والتجارب وبمنهجية عقلانية براغماتية وبراكسية وعلمية تُسعف الحركة القومية العربية في تثبيت هويتها وأهدافها على قواعد مفهومية، وفي مواجهة العصبية القطرية وأنظمة القهر السياسي والتخلّف الاجتماعي وحركات الإرهاب والعنف والصهيونية... وهي تُسعفها، تالياً، في صياغة مكوّنات خطاب سياسي جديد مبني على المنطق والتحليل وإعمال الفكر التاريخي في قراءة الحدث وفهمه...

إنّ إعادة تكوين الخطاب السياسي الوحودي للقوى القومية تفرض الأخذ بعين

الجدوى والاعتبار الفوارق الموضوعية بين قطر عربي وآخر واحترام الخصوصيات والتنوع الثقافي (لا التعدد الحضاري) في الأمة، وتفهم مقتضيات بناء الدولة القطرية، وبلورة شكل الحكم (النظام السياسي) الملائم لقومية عربية حديثة وديموقراطية تقوم على تكريس الحقوق المدنية والإنسانية للمواطن العربي من حيث هو منظومة قيمية متكاملة، فصانع التاريخ العربي الجديد هو الإنسان العربي الجديد، وفهم مستقبل الحركة القومية العربية في ضوء التجارب الماضية الناجحة والتحديات الراهنة التي أفرزتها السنوات الثلاثين الأخيرة، فالحركة القومية حركة تاريخية نجحت في مواجهة الاستعمار في الجزائر والتخلف في سوريا ومصر والتدخل الأجنبي والأحلاف في العراق ولبنان والصهيونية في فلسطين... الخطاب السياسي الجديد يجب أن يستلهم مفرداته من تلك النجاحات فيعلن النضال ضد الاحتلال الأجنبي الأميركي في الخليج وضد الاحتلال الصهيوني وإفرازاته من استسلام وتطبيع وتنازل عن الحقوق العربية وتحديد الحق في استرجاع الأرض المحتلة والحق في العودة إلى فلسطين والحق في القدس عاصمة للدولة الفلسطينية العتيدة، وضد الحصار المضروب على العراق وليبيا، وضد أنظمة التخلف المرتعنة وتحرير شعوبها من سجن الحراسة الأميركية.

الهدف من تكوين الخطاب القومي الجديد هو بناء ثقافة المواجهة القومية الشاملة بتأكيد الطبيعة القومية للصراع العربي/الصهيوني وبتأهيل فكري لائق قوامه النظرة العقلانية/التحليلية إلى أحوال الأمة. فالطرح النظري التقليدي أو السائد تجاوز أحوال الأمة واعتبر أنها أحوال مصطنعة فوق في التجريد وأغرق نفسه في أدبيات حالمة، ما فوق واقعية، وشد تركيزه إلى مسألة الهوية وتعامى عن مقومات المجتمع السياسي فأوقع نفسه في فوضى فكرية عارمة بلغت أحياناً حد التعارض والتناقض... وعليه إن القفز فوق الواقع العربي الراهن باعتباره مزيفاً ومصنوعاً وعارضاً، والتشبث بأن الحقيقة هي تلك المتجلية بفكرة الأمة كطرح نظري، يغيبان الواقع الحي عن حساب النظرة القومية الواعية... الطرح التقليدي أو السائد تجاهل الواقع الثقافي المتنوع وأخضعه، نظرياً، لمفهوم الحضارة القومية الواحدة، فأكد، بذلك، هروبه من مواجهة الخصوصيات الثقافية المتنوعة بين شعوب الأقطار العربية:

الحضارة الواحدة هي أساس النظرة الوجدانية التجريدية، الثقافات المتنوعة هي أساس النظرة التعددية الواقعية. الأولى تسوغ قيام الدولة القومية الاكتساحية التذويبية على الطريقة البسماركية، والثانية تسوغ قيام الدولة القطرية غير المنفصلة عن جسد الأمة لأن أساسها تنوع ثقافي لا تعدد حضاري...

التجريد في الخطاب التقليدي ألغى إمكان التعامل مع الواقع بعين بصيرة تحترم خصوصياته، والحضارة فيه تقدمت على الثقافة. ولما كانت الحضارة هي الماضي والثقافة هي الحاضر، ألغى ماضي الأمة العربية حاضرها... الماضي إسقاط قسري إرادوي يطمس الحاضر ويعتبره عارضاً وغير جدير بالرعاية أو الاهتمام. لهذا، إن

عروبة الحضارة هي عروبة الزمان وعروبة الثقافة هي عروبة المكان، الأولى تجريدية والثانية محدّدة... والعروبة المطلوبة أو الحيّة أو الكاملة هي عروبة الجمع والتآلف بينهما... والعرب، بتأثير من الخطاب التقليدي السائد عاشوا ويعيشون في الزمان، في التاريخ السياسي الثابت الذي مضى، في الذاكرة القومية، أكثر مما عاشوا أو يعيشون في المكان، في الجغرافية السياسية المتحوّلة أو في الواقع القومي... الفكر القومي العربي انبنى فوق المعطى الحضاري/التاريخي/التراشي، من هنا وجه القسرية فيه واللاواقعية والإرادية والماضوية، ولم يُبنَ فوق المعطى الثقافي/الجغرافي/الراهن، من هنا غياب الاختيارية فيه والواقعية والطبيعية والراهنية أو الحالية...

قامت الدولة القطرية واستمرّت فوق ثقافات وخصوصيات محلّية، قامت على ما هو عليه واقع الشعوب العربية في لحظة تاريخية ما وبتأثير من عوامل ذاتية وموضوعية، قامت على الفروقات، على الجزئيات في جسد الأمة...

الدولة القومية، في الطرح النظري التقليدي السائد، لها أن تقوم على التماهي والكتّيات في جسد الأمة... وبهذا يكون الفكر القومي التوتاليتاري وضع الحضارة العربية الواحدة في مواجهة ثقافات المتنوّعة... فتغلّب العنصر الثقافي على العنصر الحضاري، وتغلّبت الفروق على التماهي والجزئي على الكلي... وعليه، الإيديولوجيا لا تلغي الفروقات، قد تحاصرهما أو تغيّبهما، ولكن إلى وقت سرعان ما ينضي...

أما الدعوة اليوم فهي خطابٌ قومي يستند إلى النظرية الحيّة التي هي بنت النظرة العقلانية الموضوعية إلى الواقع القومي، والتي تستمدّ حيويتها من حقائقه ومكوّناته وليس من «كتاب مطبوع» أو «نظرية مطبوعة» (إيديولوجيا) استمدّت حيويتها، في لحظتها التاريخية، من واقع لم يعد هو القائم... النظرية الحيّة تتعامل مع الواقع كما يقدّم نفسه... «النظرية المطبوعة» أو الإيديولوجيا تتعامل مع الواقع كما تدّعيه أو تتوهمه أو تستحضره من ذاكرة الماضي... فالذاكرة قد تكون هي الحقيقة ولكنها، بالتاكيد، ليست هي الواقع... لذا،

فالحركة القومية العربية مدعوة إلى تكوين خطابها الحيّ بالإقلاع عن إعادة استنساخ «خطابها المطبوع»... والمسؤولية في ذلك تقع على المثقفين القوميين والمؤسسات الفكرية القومية التي نذكر منها تمثيلاً لا حصراً: المؤسسة الثقافية العربية في بريطانيا، مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، المنتدى القومي العربي في بيروت، المنتدى العربي في عمان، منتدى الفكر والحوار في موريتانيا، المنتدى الفكري الديموقراطي في الضفة الغربية - نابلس، المنتدى المغربي العربي في المغرب، المؤتمر القومي العربي، الهيئات واللجان والمؤتمرات الوطنية والقومية لمقاومة التطبيع... وذلك، بشرط أن يكون المنهج هو العقلانية والموضوعية، والأداة هي الفكر النقدي، والدافع هو قوة الإيمان القومي...

ما ساعد على المزيد من إغراق الطرح النظري التقليدي السائد للحركة القومية العربية هو عدم تحديد طبيعة النظام السياسي في الدولة القومية العتيدة، دولة الوحدة الاندماجية الشاملة! فالصيغة السياسية التي تحتضن الفكرة القومية لم تُعرّف ماهيتها، ولم يُعرّف شكلها... هل هي واحدة عند القوميين الليبراليين والعلمانيين والماركسيين والدينيين؟! ظلت الفكرة من دون صيغة... مفهوم دولة الوحدة هو الأساس... عدم الوضوح في الرؤية إلى طبيعة نظامها السياسي ترك المجال متاحاً أمام قيادات وأنظمة وأحزاب أن تدّعي أنها الناطق الرسمي الأوحّد باسم القومية العربية والمجسّد الفعلي لها... وباسم المصلحة القومية والأمن القومي حصلت التدخلات العسكرية والسياسية من قبل هذا الجانب العربي أو ذاك في هذه الدولة أو تلك... فالجميع بات يستأثر بالفكرة القومية ويتصرّف في ضوء هذا الاستئثار، في الفهم وفي الممارسة... وعليه،

إن حركة القومية العربية مدعوة، في تكوين خطابها السياسي الجديد، إلى امتلاك رؤية واضحة حول مفهوم الدولة القومية (وحدوية اندماجية، اتحادية تكاملية...) وحول طبيعة نظامها السياسي (ديني/مدني، اشتراكي/ليبرالي...) في مرحلة التكوّن التاريخي الجديد لا مفرّ لهذه الحركة من امتلاك مفهوم واضح ومحدّد لدولة الوحدة ولنظامها السياسي... ذلك ما دامت دولة الوحدة (الدولة القومية) هي غاية غايات هذه الحركة...

الكلام على الدولة القومية التي يُشكّل قيامها التحديّ الأخير والمؤجّل للحركة القومية العربية لا يُلغي كلاماً على الدولة القطرية الحديثة التي يشكّل قيامها التحديّ الأول والأنّي لهذه الحركة:

البناء القطري مدماك أساس في البناء القومي... ومسألة البناء تبدأ باعتراف صريح بأن درجات التطور والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية متباينة بين قطر عربي وآخر، وبأنّ البنى الاجتماعية (طوائف، مذاهب، أعراق، عشائر، قبائل...) لا توجد في جميع الاقطار العربية بالحجم نفسه والأهمية نفسها والعصبية أو العصبوية نفسها، وبأنّ الأنظمة السياسية القائمة لا تمتلك الشروط نفسها للوحدة من جهة ولا تمتلك الاساليب نفسها للتعامل مع القوى الإقليمية والدولية، وبأنّ المفاهيم الدستورية والقانونية والقيمية التي تقوم عليها الحياة السياسية ليست واحدة عند شعوب الاقطار العربية: مفهوم الدولة وحكم المؤسسات، المواطن، الحقوق، الحريات، السلطات التي تستمدّ شرعيتها من صناديق الاقتراع، القيم الديمقراطية، التعددية السياسية وشرعية الاختلاف، تداول السلطة، دور المجتمع المدني في الحياة الوطنية والسياسية... ليس واحداً عند الجميع... بديهيات أو بدئيات المجتمع السياسي وحتى الاجتماع السياسي هي على درجة كبيرة من التباين بين مجتمع أو اجتماع عربي وآخر... لهذا،

ندعو إلى مرحلة بناء وطني أو قطري نسمّيها «مرحلة إنضاج المراحل» في اتجاه تحقيق الوحدة القومية... فالوطنية القطرية لا تلغي إمكان قيام نظام قومي شامل، بل هي تؤسّس له بمعطيات واقعية... مناعة الكيان القطري الداخلية (الوحدة الوطنية في

داخل الأقطار) تأسَّس لمناعة الكيان القومي (الوحدة القومية من كل الأقطار)... تحديث الدولة القطرية خطوة عملية وأساسية في مسار قيام الدولة القومية أو تحقيق فكرة الوحدة... فالوحدة القومية لا تكون إلا بين وحدات وطنية أو قطرية مُنَجَّزة... الوحدة الوطنية في داخل كل قطر، والدولة الحديثة في داخل كل كيان، توفّران مقومات الوحدة القومية الواقعية والموضوعية. التخلّف من حيث هو تفكّك اجتماعي وسياسي هو عدوّ الوحدة بشكليّتها القطري والقومي... فالوحدة السياسية، اندماجية واتحادية، لا تتمّ بين شرائذم أو فلول قطرية (عشائر، قبائل، طوائف، مذاهب...) ومتخلفين... لهذا نقول:

بناء وحدة المجتمع في الدولة القطرية هو المنطلق في اتجاه بناء وحدة المجتمع العربي...

إنجاز الوحدات الإقليمية هي الأساس العملي الذي تُنَجِّزُ فوقه وحدة الوطن العربي الاجتماعية والسياسية...

مؤسسات الدولة القطرية الحديثة متى قامت هي نفسها تكون مؤهلة للارتباط بنظام قومي شامل وتجد وظائفها في داخل هذا النظام...

إن دولة قطرية حديثة واثقة من نفسها تخدم الفكرة القومية ولا تخشى قيام دولة الوحدة...

الوحدة الفعلية والثابتة تكون بين دول أنجزت بناء مؤسساتها الحديثة... فالحداثة والوحدة متلازمتان، الأولى تشكّل قوة دفع للثانية...

في موازاة بناء الدولة القطرية الحديثة يعزّز الحركة القومية العربية ويقوّيها العمل على مستويات، منها:

- المستوى الشعبي: تنشيط الحركات الجماهيرية الوجدية في النطاقين القومي والقطري وبناء مؤسسات التواصل الشعبي (المنتدى القومي العربي، المؤتمر القومي العربي، الجمعيات الأكاديمية واتحاد الجامعات، اتحادات العمال وأصحاب المهن الحرة، الاتحادات الرياضية واتحادات الطلاب والمعلمين والمنظمات الشبابية - مخيم الشباب القومي العربي - منظمة العمل العربية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان...) وتحويلها إلى مرجعيات قومية شعبية بهدف تفعيل طاقات المجتمع العربي وتوحيد قواه الحية...

مؤسسات التواصل الشعبي هي ضمان الوحدة القومية والشعور القومي والوعي القومي... وهي مدعوة إلى صياغة برنامج مواجهة شعبية قومية شاملة ترفض مشاريع الصهيونية واستتبعاتها. ينطلق البرنامج من الاتفاق على الهدف القومي الأول: بناء إرادة عربية موحّدة يجسدها التحالف الشعبي الشامل لكل القوى القومية المعادية للمشروع الصهيوني، مشروع التفكيك والهيمنة، وخلق جبهة قومية (مرجعية شعبية) لقيادة المشروع العربي المقاوم. فالقومية العربية هي حركة شعبية بالأساس قبل أن تكون أو تصبح رسمية وحركة سلطة ونظام وحكّام...

- المستوى الرسمي: تفعيل مؤسسات النظام العربي على قواعد جديدة ووفق آليات عمل جديدة. من مقتضيات هذا التفعيل تحويل جامعة الدول العربية من جامعة التلاقي والحوار والتوصية والتنسيق والقرار الجامع في حدّه الأدنى إلى جامعة القرار الملزم في حدّه الأقصى، فضلاً عن تزخيم عمل مجلس التعاون الخليجي لعام 1982 واتحاد المغرب العربي لعام 1997 وتجمّع دول إعلان دمشق... هذا، وتبقى مؤتمرات القمة العربية واللقاءات الموسّعة بين رؤساء الدول العربية من مؤسسات التواصل والتشاور لا بل هي أمّ المؤسسات القومية التي تجب العودة إليها خصوصاً في مرحلة تزداد فيها الضغوط على العرب منفردين ومجتمعين...

● تعزيز المؤسسات القومية، وهي مؤسسات تخترق حدود الأقطار لإدارة العمل القومي المشترك: الصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي، صندوق النقد العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، اتحاد البرلمانين العرب...

● وضع المواثيق والمعاهدات العربية/العربية موضع الترجمة الفعلية: معاهدة الدفاع المشترك لعام 1950، ميثاق التضامن العربي لعام 1965، ميثاق العمل الاقتصادي القومي لعام 1980، ميثاق الوحدة الثقافية العربية لعام 1964، دستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم...

● إقامة مجالس التحكيم (محكمة العدل العربية) لفضّ النزاعات وحلّ الإشكالات والخلافات الحدودية والمائية والنفطية...

● إعادة الاعتبار إلى مفهوم الأمن القومي:

الأمن القومي، في الواقع العربي الراهن، لا يرتبط بدولة قومية قائمة على شاكلة الدولة العبرية مثلاً، بل هو أمن الأمة وأمن الدول المتعدّدة في داخلها والمورّعة على امتداد جغرافيتها أربعة أقاليم يضمّ كل واحد منها مجموعة دول.

أمن بلاد الشام والمشرق العربي في خطر: الاحتلال الصهيوني واحتفاظ إسرائيل بسلحها النووي وتطويره... بين سوريا وتركيا والعراق مشكلة حدود ومياه وأكراد واتفاق عسكري استراتيجي بين تركيا وإسرائيل... أمن المغرب العربي مهدّد بسبب الحصار المضروب على ليبيا والحرب الأهلية الدموية الدائرة في الجزائر... أمن بلاد النيل بات مكشوفاً أمام العنف المتصاعد في مصر والحرب في السودان... أمن الخليج مستباح ومقيّد باحتلال أميركي مباشر فضلاً عن مشكلات جزر المنطقة والحدود والصراع حول المياه الإقليمية (مشكلة الجزر الإماراتية مع إيران، مشاكل حدود بين العراق والكويت، بين قطر والبحرين، خلافاً على المياه بين السعودية والكويت وبين السعودية والبحرين...).

إن إعادة الاعتبار لمفهوم الأمن القومي العربي يوجب الآتي: إزالة التناقضات الإقليمية داخل الوطن العربي المترامي الأطراف من أقصى المحيط إلى أقصى الخليج،

إعادة توزيع الثروة النفطية، فالتناقضات المصلحية الجهوية والتنمية (التغذية، العلم والتكنولوجيا) بين فقراء العرب وأغنياء العرب هي عقبة أمام الأمن القومي، توحيد المفاهيم السياسية (فقه سياسي موحد) لأن تعدد المدركات أو الفلسفات السياسية لدى الحكومات والأنظمة يُضعف مفهوم الأمن القومي ويبدده.

والأمن القومي مشروط بالتنمية لأنه بات مفهوماً يتعدى الاصطلاح العسكري إلى الغذائي والبيئي والصحي والثقافي... فالتنمية هي السبيل إلى النهوض والتحرر من التبعية الاقتصادية والسياسية... وحيث توجد التبعية لا مجال للكلام على الأمن القومي... أداتها التعاون والتكامل خصوصاً في المجال الاقتصادي وإدارة الثروة والتوظيفات الإنتاجية... فالوطن العربي المتكامل اقتصادياً وحده القادر على تثبيت أمنه القومي من دون أن يخشى الدخول في تكتلات اقتصادية أوسع كالتجمع الإسلامي والجماعة الإفريقية والاتحاد الأوروبي، وحده القادر، تالياً، على تثبيت النظام العربي في مواجهة النظام الشرق/الأوسطي العتيد الطامع إلى أن يكون هو البديل بعد إنجاز مشروع التسوية...

وعليه،

لا مستقبل لتنميات قطرية أو محلية تابعة لغير التنمية القومية الشاملة...

آن للعرب أن يدخلوا في الصنيع التكاملي بعد أن دخلوا في العديد مما عداها...

لا تكامل اقتصادياً بوجود فوارق في مستويات التنمية بدءاً بالمعرفة العلمية والتقنية والتكنولوجية والبحث العلمي لأنها أساس التنمية... وهنا يندرج دور القدرات العلمية البشرية، دور العقول العربية والأدمغة المهاجرة والمهجرة...

قال عبد الناصر في خطاب ألقاه في 23/2/1953: «إننا لا نبغي فقط نهضة عمرانية أو صناعية أو عسكرية، ولكننا نبغي نهضة بشرية». فالبشر هم جوهر عملية التنمية، في حين أن هدفها هو إقامة مجتمع قادر على حماية نفسه...

وسيلة التنمية العربية الشاملة، إذًا، هو التكامل الاقتصادي وهو مشروع يرتبط به مصير الأمة وأمنها القومي. فالنفط العربي، مثلاً، هو للتنمية القطرية والتكامل القومي وليس لتعميق واقع التخلف والتبعية والتجزئة...

## حكم عام

الحركة القومية العربية حقيقة تاريخية ثابتة لا تلغيها الإيديولوجيات «المافوق قومية» و «المادون قومية». إن تنامي الاتجاه إلى التكامل القومي هو من موجبات المرحلة لوقف مشاريع التفكيك والهيمنة.

حركة القومية العربية تبحث عن جديدها التاريخي وعن قيادات المرحلة ولها أن تجده وتجدها في الواقع العربي الراهن والتحديات المطروحة عليها، فلا جديد من خارج



## حركة الواقع ولا قيادات من خارج ساحته.

الحركة القومية العربية والحركة الصهيونية في مواجهة دائمة وصراع وجودي/ تاريخي/ حضاري مستمر، وإذا كانت الحركة القومية العربية في مأزق أو تعثر، فإن الدخول في «سلام» مع الحركة الصهيونية ليس هو المخرج أو سبيل النهوض.

## ثبت مراجع الدراسة

- إيليا حريق: «القومية العربية في الميزان»، الباحث، السنة الثالثة، العدد 17، سنة 1981، ص 25 - 37.
- بكر مصباح تنيره: «حركة الوحدة العربية في مواجهة الاستراتيجيات الدولية المعاصرة»، شؤون عربية، العدد 2، سنة 1981، ص 121 - 138.
- ياسين الحافظ: «نحو منظورات وحدوية جديدة»، الواقع، العدد 1، سنة 1981، ص 77 - 138.
- صفوان قدسي: «نظريتنا القومية»، الموقف الأدبي، العدد 121، سنة 1981، ص 5 - 14.
- محمد مظفر الأدهمي: «منهج جديد في دراسة القومية العربية الحديثة»، الفكر العربي المعاصر، العددان 14 و15، سنة 1981، ص 62 - 76.
- محمد عابد الجابري: «من أجل الاستقلال التاريخي للذات العربية»، الموقف الأدبي، العدد 133، 1982، ص 5 - 11.
- بيانكا ماريا سكارسيا: «المسألة القومية في العالم الإسلامي»، الطريق، العدد 6، سنة 1986، ص 29 - 54.
- معن بشور: «الحركة القومية العربية تحديات وآفاق»، منشورات المنتدى القومي العربي، بيروت، 1994.
- ساطع الحصري: «سيرة حياته مع عرض لكل أعماله»، قضايا عربية، السنة الثانية، العددان 3 و4، سنة 1975، ص 119 - 145.
- شكري فيصل: «أزمة الفكر القومي والنظرية القومية»، المعرفة، السنة 18، العدد 216، سنة 1980، ص 5 - 17.
- جورج جبور: «الفكر السياسي العربي بين التبعية والإبداع»، المنابر، العدد 28، سنة 1988، ص 17 - 32.
- إلياس مرقص: «مقدمات في نقد الفكر القومي العربي السائد»، الواقع، العدد 1، سنة 1981، ص 167 - 193.
- أنطون مقدسي: «صدقي إسماعيل وآفاق الفكر القومي العربي المعاصر»، الموقف الأدبي، العدد 77، سنة 1977، ص 15 - 36.
- فاضل الخوري: «مفهوم البعث ومفهوم الأمة لدى زكي الأرسوزي»، دراسات عربية، ربيع السنة 20، سنة 1984، ص 16 - 26.
- صالح الشماخ: «عامل اللغة في القومية العربية»، قضايا عربية، العدد 6، السنة 8، سنة 1981، ص 109 - 114.
- ماجد السامرائي: «حوار مع عبد الله العروي»، دراسات عربية، العدد 6، السنة 28، سنة 1982، ص 79 - 96.
- «نظرة ثانية إلى القومية العربية»، تأليف فؤاد مرسي، القاهرة، 1989. عرض: خالد الفيشاوي، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 38، سنة 1991، ص 247 - 248.
- رشيد شقير: «قراءة في نقد الوعي السياسي العربي»، ياسين الحافظ: «الهزيمة والإيديولوجيا المهزومة»، الواقع، العدد 2، سنة 1986، ص 225 - 249.